مركز دراسات المعرفة والحضارة
Center of Knowledge and Civilization Studies

دراسات محكمة | 2025

علم المقاصد وعلم اجتماع المعرفة:
من النص إلى الفعل

الأستاذ الدكتور عبد الرحمان العضراوي

مختبر المقاصد والحوار للدراسات والأبحاث

كلية الآداب والعلوم الإنسانية /جامعة السلطان مولاي سليمان

بني ملال- المغرب

جميع الحقوق محفوظة © 2025 All rights reserved © 2025

لجنة الإعلام والتواصل

سأتناوله في ثلاثة محاور:

الأول: مفهوم علم اجتماع المعرفة

الثانى: الرؤية المعرفية القرآنية واجتماع المعرفة

الثالث: علم مقاصد الوحى وعلم اجتماع المعرفة

تقديم

إن التكامل المعرفي بين العلوم الإنسانية والكونية والشرعية هو القراءة العلمية التي تؤسس لنموذج معرفي للرؤية المعرفية القرآنية التي تقصد الصلاح الإنساني والترقي في السعادة الدارئة لعوامل التنازع والتنافر. إن الانطلاق من النص ومقاصده إلى الفعل ومآلاته بتحليل معرفي تكاملي قادر على تجاوز أزمة العلوم في التجربة التاريخية الغربية، ومنبع تلك الأزمة من الرؤية التجزيئية في إنتاج المعرفة التي أيدها العقل التجريدي الوضعي العلماني، فأوجد فكرا فلسفيا معتقدا أن الدين في عمومه لا علم، وتلك مقولة لا تصمد أمام حجاج الرؤية المعرفية المثبتة بمقاصد الوحي في شموليتها المتعلقة بقراءة الوحي وقراءة الإنسان وقراءة الكون. وفي هذا السياق التكاملي المعرفي نتناول إشكالية من النص إلى الفعل وجدليتهما في ربط علم مقاصد الوحي بعلم اجتماع المعرفة، وكيف يبرز تأسيسها لعلم اجتماع معرفي بناء على نموذج إرشادي مستمد من رؤية الوحي القرآني للعالم متجاوز للتاريخية باعتبارها عند الوضعيين منتجة للمعرفة، فمن منطلق اجتماع المعرفة لا تتحقق علمية أسبقية الأجر الاجتماعية باعتبارها حقائق تجريبية على مشروعية مقاصد الوحي. من النص المنتج إلى الفعل المنتج في صناعة المعرفة للواقع.

المحور الأول: علم اجتماع المعرفة نحو بيان للمفهوم

يمكن القول إن إشكالية المعرفة من القضايا النظرية التي عني به العلماء والمفكرون والفلاسفة عناية بالغة من حيث أهميتها في إعداد الإنسان ليتعرف على الحقائق في الوجود، فتشكل معرفة الله تعالى ومعرفة الكون ومعرفة الإنسان، وارتبطت لديهم بأسئلة عديدة متعلقة بمصدرية المعرفة وتطورها

وطبيعتها وقيمتها ومناهجها وحدودها، ومدى صحتها وامتلاكها للمعايير العلمية التي تخرجها من الأوهام والتخيلات إلى الحقائق والقطعيات وعلاقتها بالله تعالى وبالعقل الإنساني وبالواقع الموضوعي بمختلف تشكلاته ومستوياته. وكل هذا كان دافعا للسؤال عن ما العلم وما المعرفة؟ وعن كيفية تمثل معرفة الأشياء والموضوعات، وما صلتها بنظرية المعرفة وعلم اجتماع المعرفة؟ وكيف يتحدد الوحي القرآني مصدرا لها مؤطرا لمصدرية الحس والعقل واعتماده على الحس والبرهان والتجربة، ومصححا لحصر تناول المعرفة في جدلية الذات والموضوع؟

ولهذه الأسئلة ارتباط عميق بعلم اجتماع المعرفة باعتباره فرعا حديثا من فروع علم الاجتماع، ويدرس كيفية تكوين المعرفة وانتشارها في المجتمع، وكيفية تأثيرها على العلوم والثقافات والسلوك الاجتماعي، ويهتم بدراسة عملية اكتساب المعرفة وتبادلها وتوزيعها وتأثيرها على هياكل السلطة والتفاعلات الاجتماعية. وتشمل مواضيع علم اجتماع المعرفة دراسة التعليم والتكنولوجيا والاقتصاد والتنمية والإعلام، والتعليم، والثقافة، والدين.. وكيفية تأثير العوامل الاجتماعية على تكوين المعرفة وتوزيعها في المجتمعات المختلفة

فما يقصده هذا العلم هو كشف ارتباط المعرفة بالمسار الاجتماعي باعتبارها نسقا متميزا بعناصر معرفية مستقلة وثابتة، ففي سياق البحث عن معرفة المعرفة يربط علم اجتماع المعرفة بالإطار الاجتماعي فيذهب إلى دراسة الشروط الاجتماعية والتاريخية الناظمة لنمو المعارف الإنسانية وتطورها وخاصة العلمية، ولهذا يتناول المشتغلون بعلم اجتماع المعرفة أثر السياق التاريخي والسياسي والديني في تاريخ العلوم النظرية والمعارف الإنسانية عامة، ويبرز في قضية الإيديولوجيا في الفلسفة الماركسية والوعي الجمعي عند «دوركايهم»، والمثال النموذجي في التصور السيولوجي «لماكس فيبر».

فعلم اجتماع المعرفة أو سوسيولوجيا المعرفة، هو تصور نظري ومنهجي يختص بتحليل العلاقة بين المعرفة والوجود والبحث عن الشروط التاريخية والاجتماعية المواكبة لتطور المعرفة البشرية، ويقف عند الروابط الاجتماعية مع أنماط الفكر الإنساني "بما يمكن من تطوير نظرية خاصة محورها أهمية المقومات غير النظرية وتكون مناسبة للوضع الإنساني بكيفية تمكن من التغلب على النسبية في المعارف العلمية.

وإذا كانت مشكلة البحث الإبيستيمولوجي كما يشير إلى ذلك «كارل بوبر» في كتابه منطق الاكتشاف العلمي هي مشكلة نمو المعرفة والسبيل الأفضل لدراستها هي دراسة نمو المعرفة العلمية فإن اجتماع المعرفة يعتبر نظرية تجريبية قائمة على الملاحظة والاختبار والاستقراء وتقوم على رصد العلاقة الفعلية بين المعرفة والوضع الاجتماعي دون أن تشتغل بالإشكالات الخاصة بفلسفة العلوم «كارل مانهايم»[1]. فهو نظرية منهج تاريخي في البحث التجريبي الصرف القائم على الوصف والتحليل للأساليب التي تؤثر بها العلاقات الاجتماعية تأثيرا فعليا على العلم والفكر.

فيعتبر علم اجتماع المعرفة نظرية في المعرفة وفلسفة العلوم تنشغل بإبراز العلاقة المتبادلة بين الوضع الاجتماعي والعلوم والأفكار ومدى صحة معارفها وصلاحها، وهذا يدعو إلى الترابطات الوظيفية التي يمكن إقامتها بين الأنواع والمنظومات المعرفية المختلفة وبين الأطر الاجتماعية الشمولية منها والجزئية «جورج جيرفيتش»[2].

فحسب علم اجتماع المعرفة، يؤكد التحديد الوجودي للمعرفة أو الفكر أن مسألة الإدراك المعرفي لا يتشكل تبعا لقوانين ذاتية أساسية، فواقع الأمر تاريخيا يبرز أنها لا تنجم عن طبيعة الأشياء أو عن احتمالات منطقية صرفة، كما أنها غير مدفوعة بجدلية داخلية، بل على العكس من ذلك، فبروز فكرة فعلية ما يتأثر بكيفية حاسمة بعوامل غير نظرية شديدة التنوع حتى وإن حاول العديد من المفكرين دفع الاعتراف بتغلغل القوى الاجتماعية في المجال الفكري وبناء على هذا فإن العلم ليس ظاهرة منعزلة تنمو بقدراتها الذاتية وتسير بقوة دفعها الخاصة وتخضع لمنطقها الداخلي البحث، بل إن تفاعل العلم مع المجتمع حقيقة لا ينكرها أحد. فالتاريخ يثبت الارتباط الوثيق بين حالة العلم في أي عصر من العصور وبين الشروط الاجتماعية لها،[3] مع عدم نفي الاجتهاد الفكري الفردي عن المبدعين في العلوم، وأن يكون العلم وسيلة من الوسائل المعرفية التي يستثمرها للإجابة عن حاجات المجتمع.

(1) الإيديولوجيا والإثيوبيا ص 329
(2) الأطر الاجتماعية للمعرفة ص 23
(3) انظر ابن خلدون في مقدمته

ويمكن الإشارة إلى عدد من رواد نظرية علم اجتماع المعرفة وأهم الاتجاهات فيه التي كشفت أن أنساق العلوم ترجع في تأسيسها لا محالة إلى مجموع الوقائع الاجتماعية ومعطيات البيئة الثقافية، وعلى الرغم من الاختلاف البين في المرجعيات الفكرية والثقافية للباحثين في دراسات علم اجتماع المعرفة فإنهم يشيرون إلى الأطر الاجتماعية وأثرها في التجليات المعرفية الثقافية المتوافق عليها في فترات تاريخية متنوعة، وإن كان لكل باحث اتجاه خاص في مقاربته لبعض أوجه المعرفة في بعدها الاجتماعي، فإنه يمكن الحديث عن مناهج مختلفة في الاتجاهات الواقعية التاريخية والتجريبية والبنائية الوظيفية والنقدي، ويمكن الإشارة إلى ابن خلدون و«إميل دوكايهم» وإلى «جورج جيرفيتش» وإلى «كارل مانهايم» وإلى «بيتر بيرغر» و«توماس لوكمان» و«جياني فاتو»...

وقد تعرضت اتجاهات علم اجتماع المعرف إلى نقد لأسسه المعرفية في البحث عن الأسباب الحقيقية الكامنة خلف حصر العلوم الاجتماعية لتصوراتها في نماذج نظرية وأنساق وضعية تحتكم للسياقات التاريخية للمجتمعات الغربية ولمركزيتها الحضارية، فتسائل «ريمون بودون» عن مصداقيتها العلمية القاضية بصلاحيتها وإمكانية تطبيقها على كل المجتمعات الإنسانية الساعية إلى التحديث والتنمية بالرغم من أن تلك النظريات لا تحيد قيد أنملة عن خصوصيات المجتمعات التي انشغلت بدراستها إذ لا تتجاوز مصداقيتها العلمية حدود الظواهر المدروسة مما يحد من وجاهتها ويجعلها مرتبطة بها[4]. وفي السياق النقدي نفسه أشار «ألان كايي» إلى الالتباس في نظريات علوم الإنسان المعرفية الملحوظ في أدبياتها بين المعرفي والواقعي وكيف إنها تخفي في نظرياتها تصورا معياريا لا ينتج سوى الأوهام حول الواقع الفعلي للناس ومناشطهم الحياتية، مما أوقع هذه علوم الإنسان في أزمة معرفية حقيقية، فهي في حقيقتها علوم لا تنهض على أساس صلب، فنجدها تنمح المشروعية للأفكار الإيديولوجية تحت شعار العلمية كما نلحظ ذلك في علم الاجتماع والتاريخ والإنتروبولوجيا.[5] فالتنظيرات التي تدعي الشمولية في الفهم والتأويل على الرغم

(4) انظر له نقد نظريات التغيير الاجتماعي

(5) انظر له روعة وبؤس العلوم الاجتماعية

من تجزيئيتها وتجريديتها، غالبا ما تحيل على نسق معرفي ذي سمة إيديولوجية من قبيل الفردانية عند «ريمون بودون» و«الهابيتوس» عند «بورديو» والعقل الجمعي عند «دوركايهم».

وبهذا النقد العلمي يظهر ان علم اجتماع المعرفة ليس منهجا ابيستيمولوجيا محضا بقدر ما يتعلق برهانات إيديولوجية مرتبطة بياقات تاريخية وإنتاجها المعرفي والنزوع نحو امتلاكها مركزية المعرفة.

وتبرز في سياق هذه النماذج النظرية من الاتجاهات في علم اجتماع المعرفة ونقدها عدة ملحوظات أسوق منها ثنتين الأولى متعلقة بنوعية المعرفة وحدود تأثرها بالمجتمع فالبعض يرى أن المعرفة العلمية هي الأقل تقبلا لتأثير المجتمع بينما المعرفة الإيديولوجية هي الأكثر تقبلا. وبعضهم يرى أن البعد الاجتماعي منتج للمعرفة وموجد لماهيتها وذاتيتها فلا وجود لها قبل المجتمع«دركايهم وماركس».

والبعض يرى أن تأثير الأطر الاجتماعية ينحصر فقط في اختيار شكل المعرفة «ماكس شيلر» و«ماكس فيبر». ويكشف هذا عن المرجعية الوضعية التي لا تعترف إلا بالقوانين المادية في التاريخ، وأنه لا شيء خارجه يمكن أن ينتج المعرفة أو يؤثر فيها.

الثانية أن علم اجتماع المعرفة كمفهوم لم يكن موجودا في عصر ابن خلدون وإن كانت مقدمته تتناول افكارا تتضمن العديد من العناصر التي قد ترتبط بمجال علم اجتماع المعرفة، ولذا لا يمكن عده من رواد علم اجتماع المعرفة لأن الفهم الحديث لعلم اجتماع المعرفة والتركيز على عملية اكتساب المعرفة وانتقالها باعتبارها مفهوما مستقلا لم يكن موجودا في زمان ابن خلدون. ولعل نقد هذه الفكرة تفندها نصوص من المقدمة منها قوله: "إن العلوم تكثر حيث يكثر العمران وتعظم الحضارة والسبب في ذلك أن الصنائع إنما تكثر في الأمصار وعلى نسبة عمرانها في الكثرة والقلة، لأنه أمر زائد على المعاش، فمتى فضلت أعمال أهل العمران عن معاشهم انصرفت إلى ما وراء المعاش من التصرف في خاصة الإنسان وهي العلوم والصنائع"، ويستنتج منه:

يكشف حركة بين المجتمع والمعرفة تتجلى في الصلة بين العمران وتطور الصنائع والعلوم، وأن المعرفة العلمية تنمو بنمو العمران والتحضر وتتراجع بتراجعهما.

نقل المجتمع العربي من البداوة إلى الحضارة له تأثير جوهري في إخراج العلم من المرحلة الشفهية إلى مرحلة تدوين العلوم والتأليف فيه وانتشار المعرفة وتوع مجالاتها.

تركيزه على تأثير البيئة واختلاف الأشكال الاجتماعية أنتج تنوعا في بناء تصورات معرفية نحو المشرق والمغرب الإسلاميين.

ولعل الإشارة إلى نموذج ابن خلدون في المشاركة في نشأة علم اجتماع المعرفة تتضمن ارتباطه بالتعليل الذي أسس عليه مفهوما جديدا للتاريخ بإخراجه من مجرد نقل للأخبار إلى كونه مجالا لتعليلها والبحث عن مسبباتها. وفي هذا استمداد منهجي من علم أصول الفقه الذي تطور فيه منهج التعليل والاستقراء اللذين يعتبرا أساسا منطقيا للبحث عن مقاصد الشريعة ومقاصد الوحي.

المحور الثاني: الرؤية المعرفية القرآنية واجتماع المعرفة

إن المنهجية المعرفية القرآنية رؤية كونية حضارية متجاوزة لأزمات المعرفة العقلية التي أخرجت الدين من منظورها العلمي باعتباره فوق الحس وغير خاضع للتصورات العلمية في الفلسفة الوضعية المادية وتطوراتها في أزمة المعرفة الإنسانية. ومن مقومات هذا التجاوز المقومات الآتية:

أولا: مقوم إثبات علمية الدين في النص القرآني وإبراز عقلانيته بكشف منطقه الداخلي.

ثانيا: مقوم إثبات محدودية المعرفة الإنسانية، وحدود العقل، فالكون أوسع من أن يحيط به العقل الإنساني بأطره الإدراكية ومنهجيته الأذاتية. لكن إثبات المحدودية لا يعني غلق الفاعلية العقلية، بل تمكينه من الحرية في بناء العلم والمعرفة والمنهج فالمنظور القرآني لمفهوم الحرية، ينطلق من الإنسان ذاته، وينتهي إليه، من قيم الروح وأخلاقها المستوعبة لآليات الوعي والمعرفة سمعا وبصرا وفؤادا، نقدا ومراجعة ومسؤولية، بما يجعل العبودية لله تعالى تحريرا للإنسان، الإنسان الروحي الحر المؤمن القيمي الأخلاقي.

ثالثا: مقوم إثبات أن الأخلاق والقيم لا تنفصل عن العلم والمعرفة، بما يبين أن فصلهما وعزلهما تؤدي إلى خلل في الأخلاق في المجال الإنساني والطبيعي، ولذا أسس الدين قاعدة الاتصال من أجل الإصلاح

لمنظومة الفكر الإنساني بتذكيره بضرورة التربية الإسلامية في الحفاظ على إنسانية الإنسان وعلى صلاح الأرض المسخرة للاستخلاف الإنساني.

وتتجلى الضرورة الأصلية لمفهوم المعرفة في الرؤية المعرفية القرآنية من خلال تركيز الوحي القرآني على مفاهيم التفكر والتفهم والتبصر والتعلم والقراءة والتدبر ودعوته للنظر في جميع مجالات الوجود الكونية والتاريخية والاجتماعية والنفسية ومحورية دلالة أفعال التعقل والتذكر والتقوى، وهي مسالك للتوصل إلى العلم والمعرفة بكونها علم الشيء إما بنقل مصدق أو باستدلال محقق. وهذا ما يثبته استقراء تلك المفاهيم الدالة على العلم والمعرفة ومنهجية البحث فيهما، من نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: 30]، ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلۡحَقِّۖ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [المائدة: 85]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾ [الإسراء: 36]، ﴿فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ [الحشر: 2]، ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلۡإِبِلِ كَيۡفَ خُلِقَتۡ﴾ [الغاشية: 17].

فالاستخلاف الإنساني لا يتحقق دون المعرفة الحقة والعمل الحق، بتفعيل آليات إنتاجها وتحقيقها ابتداء من تحصيل العقل إلى تحصيل الحواس، وأن هذا التحصيل للمعرفة لا يقف عند التحصيل العقلي والحسي، بل يتعداه إلى التحصيل الذوقي المنضبط بموافقة الرؤية المنهجية المعرفية القرآنية، وبهذا تتأسس وحدة المعرفة النابعة من مصدرية المعرفة ومجالها ومقصديتها، فمصدرها معرفة الحق سبحانه ومجالها الإنسان والكون ومقصديتها السعادة الإنسانية. فهذا التأسيس يجيب عن كل قضايا المعرفة المتعلقة بماهية المعرفة وأصلها ومناهج تحصيلها وإمكانية تحقيقها. وفي هذا تنازع أهل البيان والبرهان والعرفان، وتساءل العقلانيون والتجريبيون والحدسيون والذوقيون. ويظهر أن الرؤية المعرفية القرآنية كاشفة عن التكاملية الناظمة بين معرفة العقل ومعرفة الحس ومعرفة الوحي، فتتكشف نظرية المعرفة في المنهجية القرآنية في المنهج والمقصد والتنزيل التي تعتمد المعرفة اليقينية في مجالها، وتدفع التجزيئية والتجريدية في الارتكاز على وسيلة واحدة في الاستدلال على المعارف العقلية أو الحسية أو النقدية. وتبين مدى أهمية التكامل المعرفي في إنتاج المعرفة ويقينيتها وقيمتها الوجودية.

وإذا استكشفت المنهجية المعرفية القرآنية بأبعادها العلمية المغربية في سياق نمو المعرفة لدى الإنسان في الزمن التاريخي وحركية تطوره العمراني والحضاري فإن البحث عن علاقتها بعلم اجتماع المعرفة قد يتحدد من خلال الأسس الآتية:

- أساس حركية حرية العقل في إنتاج المعرفة النافية للتأويل غير العلمي، ولاتباع المعرفة الذاتية التي تناقض الاستدلال البرهاني في موضعه البياني والبرهاني والعرفاني.
- أساس فاعلية نسقية التعليل في كشف المعرفة ومعرفة أسبابها ومسبباتها والمقاصد منها.
- أساس فاعلية التأويل بشروط العلم وعدم الغلو في التجزيئية العقلية أو الدينية أو الحسية.

وتمنح هذه الأس الثلاثة للبحث في المنهج الحسي التجريبي الاجتماعي الذي يعتمد في علم اجتماع المعرفة، مكنة اجتهادية في إنتاج المعرفة المتميزة بالقيمة العملية التي تبني الإنسان وواقعه الاجتماعي، بحيث تدفع العلاقة الميكانيكية التي تجعل الأطر الاجتماعية منتجة للمعرفة، لكن تؤطرها بما يمكن من فهم التعالق الموضوعي للأشياء في الوجود وهو التناسب القرآني في النص القرآني. وبهذا تنزاح تلك الأوصاف التي أنتجها الفلسفة الوضعية التي تعتبر كل فكر ديني يتسم باللاعلمية والميتافيزيقية في كل مجالاته المعرفية، انزياحا علميا.

ففي المجال الغيبي تكتسب حقائقه ومعارفه بالنقل المصدق فطرة ميثاقية وتعقلا برهانيا وتبصرا بيانيا وذوقيا، فيتم الفصل بين الدين الوحي والتدين في التاريخ، أما معرفة الوحي فمؤثر في الواقع الموضوعي وأما التدين فيمكن تأويله بتأثير الأطر الاجتماعية في حدود المنطقية العقلية والتاريخية.

وفي المجال الإنساني تظهر العلاقة الممكنة بين نظرية المعرفة في المنهجية القرآنية وعلم اجتماع المعرفة، حيث لا يشترط إلا العلمية التكاملية وليست التجزيئية في الفلسفة الذاتية والمجتمعية

وفي مجال الطبيعي الكوني وعالم الشهادة فتبرز أيضا العلاقة مع علم اجتماع المعرفة في الضبط المنهجي الذي يحافظ على معقولية الإنسان وليس خاضعة السيولة العلم التي تذهب إلى نزع الأخلاقية عنه.

ويضمن هذا الترابط المنهجي بين المنهجية المعرفية القرآنية وعلم اجتماع المعرفة المبادئ الآتية:

- مبدأ التوحيد الذي يعد الإطار المرجعي للمعرفة الإنسانية في كل تجلياتها الوجودية ومجالاتها الحياتية.
- مبدأ الوحدة ويقصد به وحجة الخلق التي تنتظم وحدة النظام والسنن والمنهج على الرغم من تنوع المسالك المعرفية ومناهج طلبها.
- مبدأ التكامل المعرفي ويتأسس على مبدأ شمولية العلم والمعادلة الموضوعية بين عالم الوحي وعالم الشهادة وبين النظر والعمل وبين المعارف الغيبية والكونية والذاتية الإنسانية.

المقصد الاستخلافي التعميري وبناؤه المعرفي في البحث عن الحياة الطيبة والسعادة الإنسانية بدفع كل ذرائع الفساد ومداخل الشرور الذاتية والموضوعية.

فما سبق من الأسس وهذه المبادئ من شأنها أن تكون آلية لحرية العقل الإنساني في تنوع مناهج الباحثين في علم اجتماع المعرفية سواء تعلقت بالتحليل الاجتماعي أو النقد الاجتماعي للمعرفة أو المعرفة والقدرة على السيطرة أو التاريخ الاجتماعي للمعرفة أو المعرفة والهوية التاريخية.

إن نظرية المعرفة في المنهجية القرآنية تؤكد أن المعرفة الدينية والعلم الديني نسق متكامل من المعارف التي انتزعت من الدين واعتبرت معارف عقلية أو تجريبية ليس إلا، وبهذا يتطلب الخروج المعرفي والمنهجي من ادعاءات المعرفة الوضعية العلمانية إلى المعرفة الدينية كما تقدمها المنهجية المعرفية القرآنية، ولعل من العلوم التي تساعد في التحليل العلمي لذلك الخروج علم مقاصد الوحي في سياق تطوره التاريخي والبحث عن اكتماله المضموني والمنهجي.

المحور الثالث: علم مقاصد الوحي وعلم اجتماع المعرفة

لقد تم استعمال مقاصد الوحي وليس مقاصد الشريعة

أولا لبيان أن مشروعية مقاصد الوحي أقوم من البحث في مشروعية التأسيس المقاصد الشريعة والتأسيس الائتماني.

ثانيا لبيان جدلية النص والفعل في الاجتماع البشري وكشف قيمة علم اجتماع المعرفة في ربط المقاصد بمناهج التحليل المعرفي وتجاوز نقد الأسس الاجتماعية لنظرية المعرفة.

إن اختيار علم مقاصد الوحي وليس علم مقاصد الشريعة مؤسس على أن مقاصد الوحي أعم من مقاصد الشريعة عندما يقصد بها مقاصد الأحكام الشرعية، ومعلوم أن الوحي مرجعية كلية للنظر العقدي والأصولي الفقهي والسلوك الأخلاقي والنظر الكوني في العلوم البحتة، وهو ما يوافق مصدرية الوحي للمعرفة وتأطيرها للمصدرين الآخرين الحس والعقل، وأن المنهجية المعرفية القرآنية رؤية للعالم تنتظم العلم في كل تجلياته الوجودية. وقد يكون هذا مراد ابن رشد من قوله إن " مقصود الشرع إنما هو تعليم العلم الحق والعمل الحق، والعلم الحق هو معرفة الله تبارك وتعالى وسائر الموجودات على ما هي عليه، وبخاصة الشريفة منها ومعرفة السعادة الأخروية والشقاء الأخروي، والعمل الحق هو امتثال الأفعال التي تفيد السعادة، وتجنب الأفعال التي تفيد الشقاء، والمعرفة بهذه الأفعال هي التي تسمى العلم العملي"، فيظهر أن لب مقصود الشرع هو المعرفة القائمة على العلم الحق والعمل الحق ومصدرهما النص الشرعي كتابا وسنة نبوية. ويبدو ان المعرفة بحسب ابن رشد ليست مجرد تراكم معرفي، إذ لا قيمة لها إذا لم يتم توجيهها نحو تحقيق مصالح كلية وجزئية، فبإشارته إلى معرفة الله تعالى والسعادة والعمل الحق يؤكد أن الوحي مرجعية كلية لمعرفة الله والوجود والإنسان.

وقد يكون أيضا مراد الشاطبي من قوله: "ولما بدا من مكنون السر ما بدا ووفق الله الكريم لما شاء منه وهدى لم أزل أقيد أوابده، وأضم من شوارده تفاصيل وجملا، وأسوق من شواهده في مصادر الحكم وموارده ومبينا لا مجملا معتمدا على الاستقراءات الكلية غير مقتصر على الأفراد الجزئية ومبينا لأصولها النقلية بأطراف من القضايا العقلية حسبما أعطته الاستطاعة والمنة في بيان مقاصد الكتاب والسنة"، فهذا البيان لمقاصد الوحي هو المنطلق للشاطبي في عمله التجديدي المعرفي لبناء أصول الفقه الذي اهتم بأدلة الحكم الشرعي وأدلته فعمل على نقل الدرس الأصولي من الدرس البياني الذي اعتمده الشافعي إلى الدرس المقاصدي الذي أسسه على البرهان المبين في إثبات التعليل وإخراجه من القياس الجزئي إلى القياس الكلي المعتمد على المنهج الاستقرائي. ويستنتج من هذا أن الاجتهاد المعرفي الذي قدمه الشاطبي نموذج لكشف

مقاصد الوحي في شموليته المعرفية، فكان المنهج الأصولي عتبة لتلك النقلة المعرفية التي لا زالت تبحث عن شاطبية جديدة تكتمل بها المعرفة المقاصدية لتتحقق علميتها وتستجيب للمنهجيته المعرفية القرآنية، التي كما يرى الشاطبي أن الصحابة رضوان الله عليهم عرفوا مقاصد الشريعة فحصلوها وأسسوا قواعدها وأصلوها وجالت أفكارهم في آياتها وأعملوا الجد في تحقيق مباديها وغاياتها..». ثم إنه لما صار التعليم للعلم من الصنائع اتخذت المعرفة المقاصد تراجعا وراء علم أصول الفقه ليبحث عنها في سياقه، فبدل أن تكون قائدة صارت في فروع دليل القياس التي تناولت مسلك المناسبة في إثبات العلة والمصالح المرسلة.

إن إدراك الشاطبي لمقاصد الكتاب والسنة وأنها إرادة الحكيم العليم التي عليه يسوغ استعمله لمفهوم المقاصد، وليس على أساس لغوي أو إجماع لتسمية علماء أصول الفقه، مما يمكن جعله سببا لعدم تعريفها والاكتفاء بما مضمونه أن الشرائع إنما وضعت لمصالح العباد في العاجل والآجل، وأن المصالح الدنيوية هي ما يرجع إلى قيام حياة الإنسان وتمام عيشه ونيله ما تقتضيه أوصافه الشهوانية والعقلية على الإطلاق حتى يكون منعما على الإطلاق. ولا يفهم من هذا أنه يعتمد العقل التجريدي الفلسفي اليوناني، لأنه كما تقدم يذكره في سياق بيان مقاصد الوحي. وقد بني على ما ذكره الشاطبي تعريفات عديدة منه أن علم المقاصد يعنى بالبحث عن الغايات المصلحية التي راعاها الوحي للإنسان في العقيدة والعبودية والتشريع والأخلاق والمعرفة إجمالا.

وفي سياق البحث المعرفي عن مقاصد الوحي يمكن فهم بعض المحاولات العلمية التي جاءت بعد الشاطبي في فكرنا الإسلامي المعاصر التي رامت إعطاء علم المقاصد نفسا تجديديا بنقد الشاطبي بالدعوة إلى استقلال علم المقاصد عن علم أصول الفقه أو التأسيس الائتماني لعلم المقاصد أو البحث في إبيستيمولوجية التأويل المقاصدي، أو القول بأن المنجز المقاصدي ينحو نحو التجريد والتنظير، والتقعيد، والتفعيل، والتوسيع.. فهذه المحاولات ماهي إلا دفع يسير في بناء علمية مقاصد الوحي.

إن مناقشة مقاصد الأحكام هو جزء من النسق المقاصدي القرآني الذي يكشف تكاملا فعليا للعلوم والمعارف من الرؤية التوحيدية والوحدة الموضوعية في بنائه التركيبي القائم على استنتاج مناهج بحثية للكشف عن المعارف التي تحقق مقاصد الوحي للإنسان في درء المفاسد وجلب المصالح في ضروریاته

وتحسينياته وحاجياته. ولذا فإن التأسيس الأخلاقي أو البرهاني أو البياني كل على حدة للمقاصد يبقى رؤية محتاجة للتكامل لتأخذ مشروعيتها من النص الشرعي باعتباره خطابا شرعيا وبلاغا نبويا، ولا فرق بين النص والخطاب من حيث بيان مقاصد الوحي بآلياته التكاملية، فعن طريق التبليغ النبوي وصلنا الميثاق الإلهي.

فسؤال علمية علم مقاصد الوحي واكتماله المعرفي في بنائه المضموني والمنهجي والمفاهيمي التاريخي، وكذا سؤال التكامل المعرفي في توسيع بناء علم المقاصد من خلال ترابط النص الشرعي والتاريخ الإنساني، واستيعاب عالم النص الشرعي لعالم الفعل التاريخي ومجمل دراسة معرفة المعرفة ومعرفة المقاصد يحيلنا إلى التوقف بمنهج معرفي مؤسس على رؤية للعالم، عند علم مقاصد الوحي وصلته بنظرية المعرفة، وامتداداتهما في علم اجتماع المعرفة. وهو مضمون تحليل الأسئلة السابقة. وإذا كان علم مقاصد الوحي يبحث عن اكتماله المعرفي الموجود واقعا في النص القرآني، فإنه في الفعل العلمي التاريخي لم يتحقق بعد، مادام لم يكتمل بيانه معرفيا من حيث مقاصده ومبادئه وخصائصه ومنهجه وميدانه الواقعي وموقع مقولاته النظرية في الخريطة الإبيستيمولوجية للعلوم التي تحدد هويته المعرفية بتحقيق فرادة موضوعه ومباحثه وموقعه من العلوم المعينة له. وهذا مشروع علمي يؤسس لنموذج إرشادي جديد في معرفة المعرفة والعلوم وفي معرفة صلة النص بالفعل الإنساني في التاريخ. تتجاوز حصر المعرفة العلمية في المعرفة العلمية الطبيعية التي تعتبر نظرية في المعرفة قوامها الدوال[6]، تتحدد في بنية من العلاقات الرياضية المثالية، التي يتقارب نحوها كل التطور العلمي. فهذا البراديغم الجديد يكشف حاجة الفعل المعرفي الإنساني إلى النص الشرعي المؤسس العلمية العلوم والمعارف.

على أساس التكامل المعرفي في المنهجية المعرفية تتأصل علاقة علم مقاصد الوحي الباحث عن اكتماله في البناء المعرفي التاريخي الفعلي مع علم اجتماع المعرفة الذي يقايس الأسباب الاجتماعية والعلل التاريخية وتأثيرها في إنتاج المعرفة العلمية. فينظر إلى التداخل بينهما من جهة:

اهتمام كل منهما بدراسة تأثير المعرفة والمعتقدات على السلوك الاجتماعي وتشكيل المجتمع.

(6) انظر صور المعرفة «باتريك هيلي» ص 16

وإذا كان في سياق علم اجتماع المعرفة يتم التركيز على فهم كيفية اكتساب المعرفة وانتقالها وتوظيفها في المجتمع وتأثيرها على الهوية الاجتماعية والقيم والممارسات السلوكية، فإنه في سياق مقاصد الوحي يتم تأطير ذلك الفهم وتنزيل كيفيته بالتركيز على تحقيق الخير والعدل والسلم والحياة الطيبة والرفاهية الروحية والمادية للفرد والمجتمع، بحيث يضفي علم مقاصد الوحي على علم اجتماع علم المعرفة علمية مشروعية تخرجه من التمركز على خصوصية تاريخية معينة إلى عالمية تنظر إلى إنسانية الإنسان وهويته الذاتية الحقيقية. فعلم مقاصد الوحي يثمر المنهج التأويلي والتعليل المصلحي المنضبطان بالمحافظة على الدين والعقل والنفس والمال والنسل ومنهجية علم اجتماع يثمر جانبه المعرفي خلاصات تجريبية واقعية، وبهما تتحقق منهجية متفاعلة في تشكيل القيم الفاعلة التواصلية البانية للإنسان معرفيا وقيميا وكيفية تأثير المقاصد الضرورية والحاجية والتحسينية بمنطق الوحي في الإرادات السياسية والسلط المعرفية والإعلام والتكنولوجيا في المجتمعات المعاصرة والمستقبلية. ويقتضي المنهج المعرفي بيان أن دراسة التأثير للأجر الاجتماعية بحسب علم المقاصد ليست علاقة تعليلية سببية بالضرورة المنطقية، وإنما ملاحظة في العلائق التكاملية الوظائفية بين المعرفة والمجتمع وبين النص والفعل.

وبهذا فلا مسوغ علمي لادعاء أن النص الشرعي ديني والأديان متعددة وأن تعاليمها هي معارف خاضعة لمنطق علم التاريخ والتطورات العلمية، وذلك لأن الأساس هو منطق التوحيد الذي من ضروراته التربية النقدية والحجاج في البحث عن المشترك الإنساني الذي يجمع البشرية على الكلمة السواء المحققة للسلم ودفع الطغيان البشري والاستئساد بالعظمة والقوة التي كانت في مرحلة الطفولة البشرية أما معرفة النص فتنقله إلى مرحلة الرشد العقلي الذي يبحث عن المعرفة الحقة بالمناهج العلمية الخالية من الإيديولوجيات التي أساسها بؤس القيم التي عمل «هابرماس» في تبيان بعض تجلياته بالبحث عن نقد العقل الأداتي واستبداله بالنموذج التواصلي، هذا التواصل الذي اقترحنا له اسم النموذج التعارفي.

مركز دراسات المعرفة والحضارة
Center of Knowledge and Civilization Studies

maarifa-center.com

maarifa2011@ gmail.com

facebook.com/almaarifa.centre

All rights reserved © 2025

جميع الحقوق محفوظة © 2025

لجنة الإعلام والتواصل